

بين الموجود والمنشود

عَمَّارُ مُحَمَّدٌ زَقْرُوقُ *

"...إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ... " الرعد: 11. لن يتغيّر ما بنا حتى نغيّر ما بأنفسنا... ومن أراد بلوغ المنشود، وجّب عليه التصابر على تشخيص الموجود. وإن التغيير والنهضة المنشودين، يستوجبان عمق تشخيص الفساد والانحطاط الموجودين؛ من جانب، وتحديد إمكانات التغيير والنهضة؛ من الجانب الآخر. لا مناص ولا مفرّ من حمل أنفسنا على هذه الحقيقة الإلية السنّية الأزلية.

نعم، إن التشخيص العلمي الصحيح الصريح -على مدارته ومقاومته النفسي الأمارة بالسوء له- هو نصف الحل على الأقل؛ نصف الحل في مسيرة التغيير والنهضة، وعلى المستويين الشخصي والمنظمي. وإلا فلماذا؟ ولأجل ماذا نبادر ونبادر بالتغيير والنهضة؟

من العقل تكفينا حقيقةً أن عدد عمليات التخطيط من مجمل عمليات علم ومهنة وفن إدارة المشروعات يبلغ أربعًا وعشرين (24) عملية، من أصل تسع وأربعين (49)

ذُو العَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ ... وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ
إن من بدائيات الأشياء؛ أن من لا يعترف بجهله أو مرضه لن يبادر إلى التعلم أو التطّلب. فتحصيل الكرامة والعزة والخيرية لا يكون للجاهل السّهّل من الناس. فضلاً عن المؤمن بالله واليوم الآخر منهم! وامتلاك الإمكانات والثروات -وحسب-. ليس الحل؛ إلا فإن كثيرًا من غنى ثروات منطقتنا العربية كان -وما زال- محنًا عليها... لا منحة لها... هذا كلُّه من ناحية.

ومن ناحية أخرى، إن من المعلوم بالضرورة من الدين، والعقل، والفطرة، أن العلم يسبق القول والعمل في الحياة. وحال من يطلب الدليل والبرهان على هذه الحقيقة كحال من قيل فيه:

وَلَيْسَ يَصْحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ ... إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ!

وكذا الحال مع التخطيط "Planning" ، الذي يسبق التنفيذ "Executing" ، ودوره في إدارة مشروعات التغيير والنهضة ونجاحها... حيث إن ضرورته ورشدته من الأمور المعلومة من الدين والعقل بالضرورة. من الدين يكفينا نصٌّ شرعيٌّ صحيح صريح؛ قاله من أعطي جوامع الكلم -صلى الله عليه وسلم- قبيل بدء جولات التفاوض مع قريش زمان الحديبية: "... وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ

فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا...” الراوي: المُسْوَرُ بْنُ مَحْرَمَةٍ وَمَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمَ - المَحْدِثُ: الْبَخَارِيَّ
- المصدر: صحيح البخاري الرقم(2731).

ومن العقل تكفينا حقيقةً أن عدد عمليات التخطيط من مجمل عمليات علم ومهنة وفن إدارة المشروعات يبلغ أربعًا وعشرين (24) عملية، من أصل تسع وأربعين (49)، هي كل عمليات إدارة المشروعات؛ وهذا بموجب دليل المتن المعرفي لإدارة المشروعات ومعيارها القياسي العالمي. وعليه؛ فإن التخطيط، من الناحية العلمية المهنية الصّرف، يحوّل ما نسبته خمسين (50) بالمائة تقريبًا من إدارة ونجاح أي مشروع في الوجود.

هذا كله ونحن بمواجهة حقيقة موضوعية حتمية؛ مفادها أن مستوى التنفيذ في المشروعات قلما يرتقي لمستوى التخطيط الصائب الصحيح. فكيف به إذا كان التخطيطًّاً أصلًا! خطأً أو ضعيفًا؟ أما لماذا؟ برغم بذلية وقيمية الحقائق أعلاه، نجد تمثلاً واستنكافًا! لا بل تحابيًّا ومقاومةً للتخطيط الصائب الصحيح في واقعنا العربي؟ وإن كان هناك من قبولٍ له، فلماذا يكون عادةً بأسلوب مظہري شکلی، لا يمس الجوهر والحقيقة؟

أقررُّ من موقع مسؤوليتي المهنية الأخلاقية. أن ضعف التخطيط أو خطئه في واقعنا، نحن العرب، ظاهرة ثقافية "Cultural" في الأساس والسبب. فضلًا عن كونها إدارية "Managerial". وإذا علمنا أن ثقافة المجتمعات هي المستنبت والحاصلة لممارساتهم الإدارية، فإن هذا يستدعي فيينا ويستوجب علينا استشعار مسؤولية التغيير في مستوى البنية التحتية؛ التي تقوم عليها الممارسات الإدارية عند الإنسان العربي؛ لأنّها ثقافته الطابعة لحياته الفردية والمنظمية، والتي قوامها مجموع المعارف والمعتقدات والأخلاق والسياسات والقوانين والعادات والتقاليد والفنون... إلخ.

مِمَّا هُوَ مُقْرَرٌ فِي عِلْمِ أَصْوَلِ الْفِقَهِ الْإِسْلَامِيِّ أَنَّ "الْحُكْمَ عَلَى السَّيِّءِ فَرَعٌ عَنْ تَصْوُرِهِ" وَحُكْمُنَا الْمَبْنَى عَلَى خَبْرِنَا الْيَقِينِيَّةِ الْمُعاشَةِ، وَلِيُسْتَ التَّصْوِيرَيَّةِ وَحْسَبُ، فِي جُلٍّ (وَلِيُسْ كُلُّ!) مَشْرُوعاتِ وَاقِعِنَا التَّغْيِيرِيَّةِ الْنَّهْضُوِيَّةِ، أَنَّهَا تُدَارُ بِأَحَلَامِ الْعَصَافِيرِ، لَا تَخْطِيطِ الْمَهْنِتِينِ الْمُؤَهَّلِينَ.

إن الواقع العلمي والمهني يفرض علينا، نحن الإداريين، الاعتراف والتسليم بحقيقةٍ فحواها أن جل إشكالاتنا ومشاكلنا في واقعنا العربي تتجاوز نطاقَ وحدَ سيطرة وتحكُم العلوم والحلول الإدارية، لِتنتهي في نطاقِ، وعلى حدِ، سيطرة وتحكُم العلوم والحلول السياسية، هذا بالرغم من كبير المشترك بينهما. ومعلوم أن الإدارة والسياسة في الأساس كلاهما علوم اجتماعية "Social Sciences"؛ مُسْتَنْبَتُهُما وحاصلُتُهُما ثقافة المجتمع. وإن جاز لنا التعبير: فإننا نقول: إن الله عز Culture وجَلَ لَيَرَعُ "يردعُ ويمنع" الناس بسلطان السياسة ما لا يَرْعُ بُقْرَانِ الإِدَارَةِ.

فمن المفارقات والتناقضات التي خَبِرُهَا في واقعنا المشروعاتي الإستراتيجي، وبالتالي استوجبَ عَلَيَّ دُقُّ ناقوسِ الخطر، وكتابةً مقالٍ هذا؛ أذكُرُهَا تمثيلًا لا حصرًا:

المفارقة: (1) تجدُ رجال/سيدات الأعمال "Businesspersons" في واقع سُوقِنا العربي (وَجُلُّهُمْ في الحقيقة تجارة أو مُضارِبون "Traders" وحسب! وليسوا بِالْمُسْتَثْمِرِينَ "Investors")! تجدُهم يستسيغُون ويَتَقَبَّلُون مُدَّةً الأَسْابِيعِ فِي التَّخْطِيطِ، مثلاً، لِمَشْرُوعاتِ مُبَارِياتِ كُرْبَةِ الْقَدْمِ وَهِيَ أَعْمَالٌ مَشْرُوعاتِيَّةٌ نَمْوذِجيَّةٌ حِيثُ مُدَّةُ تَنْفِيذِهَا بِضَعُفِ سَاعَاتٍ. بَيْنَمَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَتَحَمَّلُونَ المُدَّةَ الزَّمْنِيَّةَ نَفْسَهَا فِي التَّخْطِيطِ لِمَشْرُوعاتِ يَدُومُ التَّنْفِيذُ فِيهَا شَهْوَرًا أَوْ سَنَوَاتٍ. وَلَيَتَنَا فَلَحْنَا فِي أَيِّمَا!

المفارقة: (2) حركة إسلامية عريضة أكدَ أحدُ قادتها، وهو -يرحمه الله- قاضٍ وفقية دُستوريٍّ، من قبَلِ نصفِ قرنٍ من الزمن، في كتابٍ له مُتَداوِلٌ (الإسلام: بين جهلِ أبنائهِ وعجزِ علمائهِ - الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية - الطبعة الخامسة - صفحة 47 - فقرة 4) أكدَ سياسياً - وبشكلٍ قطعيٍّ - أنَّ الْحُكْمَةَ وَالدَّولَةَ الْمَنْشُودَةَ هِيَ دَوْلَةٌ "دِينِيَّةٌ" إسلامية! وفي السنوات الأخيرة وَجَدَنا الحركة نفسها تُنادي وتُؤكِّدُ سياسياً بأنَّ الْحُكْمَةَ وَالدَّولَةَ الْمَنْشُودَةَ هِيَ دَوْلَةٌ "مَدِينَيَّةٌ"! فأين مشروع بناء "النظرية السياسية الإسلامية المعاشرة" (نِسَام): التي نَنْظُرُ بِهَا، ومن خَلَالِهَا؟! وأينَ نَفَادُ البَصَرِ والبَصِيرَةِ عندَ هُؤُلَاءِ؟

المفارقة: (3) في غمرة أحد الاجتماعات الاستشارية، لأحد المنظمات، أجهَذَني إقناعُ رئيسها المالي التنفيذي "CFO" بأنَّ إصرارَهُم على الامتناع -لاعتبار توفير التكفلة من منظورِهم المالي المحدود وليس الإداري المتكامل المستوعب- من صرف مبلغٍ قليلٍ نسبياً من المال في التخطيط لمشروع قائم سيسبب

بأضرارٍ وخسائر في التنفيذ قد تبلغ أضعافاً مضاعفة من المبلغ المراد؛ حتى اضطرني إلى تمثيل الحالة -مجازياً- بـنُكْتَةِ الشخص الذي قام بالبحث عن قطعةٍ نَقْدٍ مَعْدِنَّةٍ، فقدَها في الظلام، بالاستثناء بإشعال النار في ورقة عشرة الدنانير!

الخلاصةُ النَّافِعَةُ؛ مِمَّا هو مُقرَّرٌ في علم أصول الفقه الإسلامي أن "الحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرُّغَ عَنْ تَصْوُرِهِ" وحُكْمُنَا المبني على خبرتنا اليقينية المعاشرة، وليس التصورية وحسب، في جُلٍ (وليس كُل)! مشاريعاتٍ واقِعَنا التغييرية النَّهضوية، أَهْمَّاً تُدارُ بأحلام العصافير، لا تَخْطِيطُ المُهَنَّبينَ المُؤْهَلِينَ، وهذا من أهمِّ أسباب اتساع الهُوَّةِ الْمُخْلَّةِ بِالتوازنِ بينِ المُوْجَدِ والمُنشَودِ.

لعلَّ مقالتنا التشخيصي الكاشفُ هذا لأهمِّ الأسباب الموجدة؛ والحائلة بيننا والنهضة المنشودة. لعلَّهُ يُقدِّمُ مَدْخَلاً لشَطَرِ الحلِّ، وهو الشَّطَرُ الأوَّلُ والأوَّلُ بالهَمِّ والاهتمام... وعليه؛ أهيبُ بكلِّ المهمومين والمُهتمِّين مُشارِكةً حقائِقه على أوسع نطاقٍ، وبمختلف وسائل الاتصال. إعذاراً إلى الله عز وجل، وإبراء للذمة، ولعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ!

*مستشار ومدرب وباحث إدارة مشروعات